

عمليات غسيل الأموال

محاور العدد:

- تعريف عمليات غسيل الأموال
- مراحل عمليات غسيل الأموال
- الأساليب المصرفية وغير المصرفية في غسيل الأموال
- أهمية البيئة المصرفية لغسل الأموال
- الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال
- الاستراتيجيات الوقائية لمكافحة جرائم غسيل الأموال
- العقوبات المقررة لجرائم غسيل الأموال
- التعاون الدولي لمواجهة عمليات غسيل الأموال
- التزام البنوك الكويتية بقوانين مكافحة غسيل الأموال



تعتبر عمليات غسيل الأموال من الظواهر التي تشكل لها جسما مقلقا للعالم، وهي من أخطر الجرائم الاقتصادية المنظمة باعتبارها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، لما لها من آثار مدمرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الأمر الذي ترتب عليه قيام المجتمع الدولي ببذل جهود كبيرة بهدف الحد من تلك العمليات وآثارها، حيث تقدر بعض المصادر العالمية المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي أن حجم عمليات غسيل الأموال في العالم يبلغ أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنويا أو ما يعادل ٢-٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تعريف عمليات غسيل الأموال:

ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف أو تحويل أموال أو عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جريمة أو إخفاء أو تمويه مصدرها.

كما يعد مرتكباً لجريمة غسيل الأموال كل من ارتكب أحد الأفعال التالية أو شرع في ارتكابها (وفقاً للقانون الكويتي):

١- إجراء عملية غسيل الأموال مع العلم بأنه متحصل عليها من جريمة أو من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

غسل أو تبييض الأموال يعني ببساطة «إعطاء الصفة الشرعية للأموال الناتجة عن نشاطات غير مشروعة». ووفقاً للقانون الكويتي رقم (٢٥) للعام ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، تعرف عمليات غسيل الأموال «بأنها مجموعة عمليات مالية، أو غير مالية، تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو لعائدات أي جريمة، وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع.



إن عمليات غسيل الأموال قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر، وتفاقت إلى حد كبير مما أقلق المؤسسات التنفيذية والتشريعية، لما تجره من آثار ضارة على الاقتصاد والأخلاق وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، لما يترتب عليه من تكوين ثروات طائلة وسريعة دون سند أو مصدر شرعي، فضلاً عن إخفاء العديد من الجرائم الأخرى وبصفة خاصة جرائم الاتجار بالمخدرات والأسلحة والجرائم المخلة بالأمن العام المحلي والدولي.



الثمينة، وغالباً ما تكون تلك الأموال متأتية عن طرق غير مشروعة.

والمرحلة الثانية وتسمى بمرحلة التغطية أو التجميع، وتتمثل بنقل الأموال غير النظيفة ضمن النظام المالي الذي تم إدخالها فيه، حيث يتم إخفاء علاقة تلك الأموال بمصادرها غير المشروعة من خلال القيام بعمليات مالية ومصرفية متتالية، وهي مرحلة تتضمن معاملات مالية معقدة تجعل تتبع مسار التدقيق فيها صعباً.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في عملية دمج الأموال نهائياً بالأموال المشروعة لضمان إخفاء المصدر غير النظيف لها، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الدمج، حيث يصبح

تتضمن عمليات غسيل الأموال ثلاث مراحل أساسية متتالية

مراحل عمليات غسل الأموال:

هناك تطور مستمر في مراحل عمليات غسل الأموال وفي وسائلها وقنواتها، لكنها تمر بثلاث مراحل أساسية سواء أكانت متتالية أم متزامنة، وتتمثل المرحلة الأولى، وهي مرحلة التوظيف أو الإحلال بعملية إدخال المال في النظام المالي القانوني بهدف التخلص من كمية النقد الكبيرة في يدي مالكيها في البلد الموجودة فيه، وذلك بنقلها إلى حيازة أخرى وتحويلها إلى أشكال نقدية أو مالية مختلفة، مثل إيداعها في المصارف أو استثمارها في نشاطات تجارية أو تحويلها إلى أصول أخرى كالمعادن

٢- نقل أو تحويل أو حيازة أو استخدام أو الإحتفاظ بالأموال أو تلقيها مع العلم بأنه متحصل عليها من جريمة أو من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

٣- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، مع العلم بأنه متحصل عليها من جريمة أو من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

أهم أهداف عمليات غسل الأموال:

- ١- إخفاء الرابطة بين المجرمين والجريمة.
- ٢- استثمار العائدات المجرمة في مشروعات مستقبلية.





والمنظمات الإرهابية وذلك لإخفاء هويتهم ومصادر أموالهم من خلال هذه البيئة، حيث يمكن إضافة صفة المشروعية على تلك الأموال من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، وتحديدًا عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والشيكات السياحية والحوالات المالية وخاصة الوسائل الإلكترونية منها وبطاقات الائتمان وعمليات المقاصة وتداول العملات والاستثمار في الأوراق المالية، وكذلك إعادة الإقراض التي يقوم من خلالها «الفاصل» بإيداع أمواله لدى بنك خارجي حتى لا يخضع لقيود وإجراءات غسيل الأموال، ثم يقوم بطلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في البنك الأجنبي، وبالتالي يتمكن من الحصول على أموال نظيفة.

الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال:

تؤثر عمليات غسيل الأموال على أداء مجمل مكونات الاقتصاد الكلي خاصة إذا ما واكبها وجود اقتصاد خفي

من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال الواردة من مصادر مشروعة.

الأساليب المصرفية في غسيل الأموال:

- الإيداع والتحويل عن طريق المصارف
- إعادة الإقراض
- وسائل الدفع الإلكتروني

الأساليب غير المصرفية في غسيل الأموال:

- الصفقات النقدية
- استخدام فواتير مزورة أو مضخمة
- إنشاء شركات وهمية (شركات الواجهة)
- التلاعب بالإقرارات الجمركية
- تهريب الأموال للخارج

أهمية البيئة المصرفية لغاسلي الأموال:

تعتبر البيئة المصرفية الموضوع الأكثر استهدافاً من قبل غاسلي الأموال

تؤثر عمليات غسل
الأموال على استقرار
أسواق المال الدولية
وتهدد بانهيار الأسواق
الرسمية

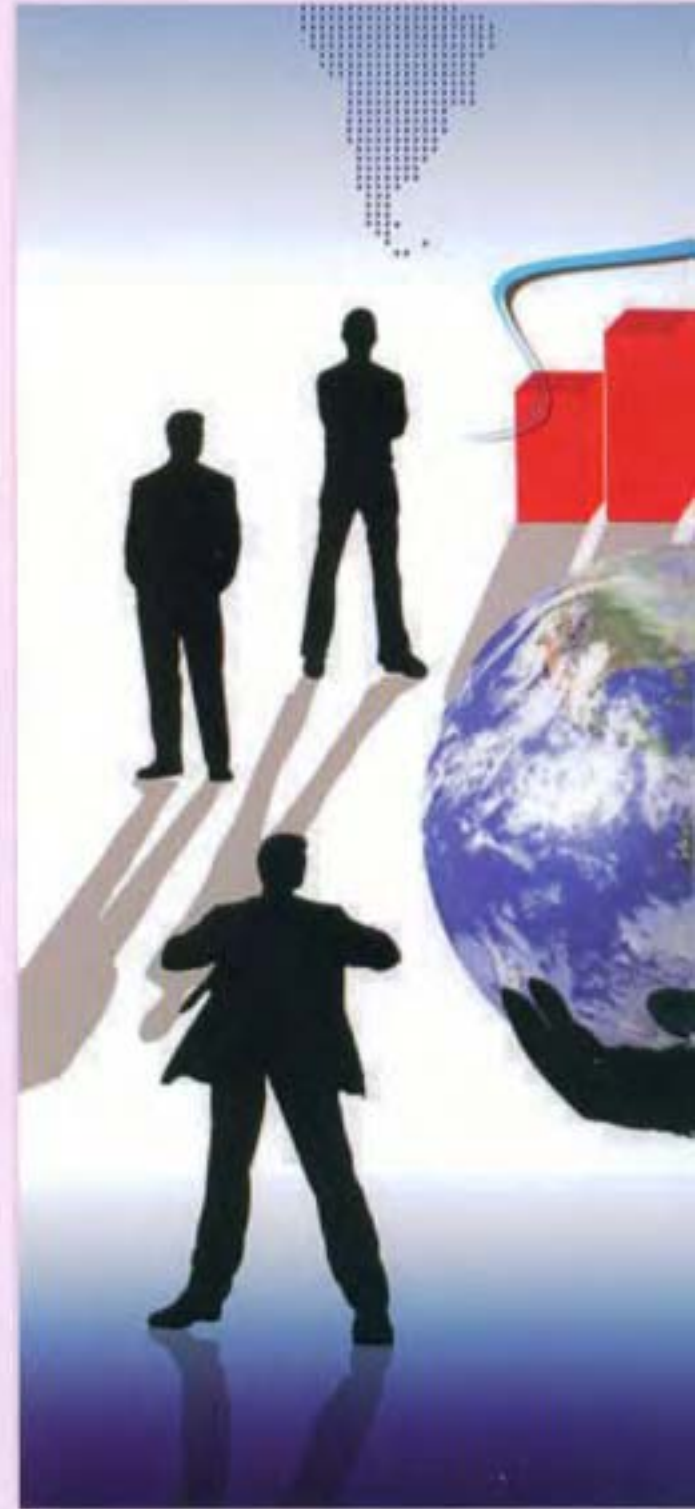
ويحدث خلل في توزيع الناتج المحلي على أفراد المجتمع. وعلى المستوى الدولي يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى انتقال رؤوس الأموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفعة إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الفقيرة ومعدلات العائد المنخفضة، مما يضر بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها والتي يمكن لصانعي السياسة الاستناد إليها، كما تؤثر عمليات غسل الأموال على استقرار أسواق المال الدولية وتهدد بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول المختلفة.

الاستراتيجيات الوقائية
لمكافحة جرائم غسل الأموال
(وفقاً للقانون الكويتي):

يجب على البنوك وشركات الاستثمار وشركات الصرافة وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية والأشخاص في دولة الكويت الالتزام بما يلي:-

• عدم الاحتفاظ بأية حسابات مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء وهمية أو رمزية أو فتح مثل هذه الحسابات.

يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة، حيث لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح بإعادة تدوير الأموال والتجارة بها عدة مرات، وهو ما يخالف كل القواعد الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح، وهو ما يشكل بالتالي خطراً كبيراً على مناخ الاستثمار محلياً ودولياً. فعلى المستوى المحلي تؤدي حركة الأموال المطلوب غسلها - دون مراعاة لاعتبارات الربحية- إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي والأجنبي، حيث أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التعامل لا سيما وأن عملية غسل الأموال يمكن أن تؤثر سلباً على أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويرتبط غسل الأموال بزيادة الإنفاق والبدخ، فترتفع أسعار السلع،





ولا يزيد على ضعف قيمة هذه الأموال، وتصادر الأموال والممتلكات المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

• يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع العزل من الوظيفة، كل من يتعين عليه الإبلاغ وفقا لأحكام القانون ولم يبلغ عن معاملة مالية مشبوهة اتصل علمه بها أو قام بإفشاء معلومات وصلت إلى علمه بحكم وظيفته تتعلق بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو قام بإتلاف أو إخفاء مستندات أو أدوات تتعلق بتلك الجرائم.

• تعاقب الشركة بالغرامة التي لا تجاوز مليون دينار إذا وقعت جريمة غسيل الأموال لحسابها أو باسمها بواسطة أحد أجهزتها أو مديريها أو ممثليها أو العاملين بها، وتحكم المحكمة بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط إذا كانت الشركة قد أنشئت بغرض ارتكاب إحدى جرائم غسيل الأموال

• تبني إجراءات العمل ونظم الرقابة الداخلية الملائمة بما يمكنها من اكتشاف أي من تلك العمليات فور وقوعها والحيلولة دون استغلالها لتمرير العمليات المشبوهة.

العقوبات المقررة لجرائم غسيل الأموال (وفقا للقانون الكويتي):

• يعاقب كل من يرتكب جريمة من جرائم غسيل الأموال بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة ولا تزيد على كامل قيمة هذه الأموال وبمصادرة الأموال والممتلكات والعائدات والوسائط المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

• أما إذا تمت الجريمة من خلال مجموعة منظمة أو ارتكبتها الجاني مستغلا سلطة وظيفته أو نفوذه، فتضاعف عقوبة الحبس المنصوص عليها سابقا وعقوبة الغرامة بما لا يقل عن قيمة الأموال محل الجريمة

• التحقق من هوية عملائها وفقا لوثائق رسمية صادرة من الجهات المختصة بالدولة.

• الاحتفاظ بجميع المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات التي أجرتها سواء كانت محلية أو خارجية بما فيها صور من الهوية الشخصية لعملائها، وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ إتمام المعاملة.

• الإبلاغ عن أي معاملة مالية مشبوهة تصل إلى علمها.

• تبني سياسة تدريب المسؤولين والعاملين فيها بما يكفل إحاطتهم علما بجميع المستجدات في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال.

عكفت هذه المنظمة على تحديد أنشطة غسل الأموال وفتحت عضويتها للدول الراغبة وأخذت تكشف عن أوضاع الجريمة في دول العالم عبر آلية التقارير

التوصيات الأربعون
هو أول دليل إرشادي
دولي لأنشطة غسل
الأموال

السنوية الصادرة عنها، كما يرجع الفضل لهذه المنظمة في وضع أول دليل إرشادي لأنشطة غسل الأموال يتضمن توصيات (التوصيات الأربعون) يجري الاعتماد عليها في وضع استراتيجيات مكافحة والتدابير التشريعية كما تعتمد عليها المؤسسات المالية والمصرفية لتقييم أدائها في هذا الحقل. ومن ناحية أخرى يساهم صندوق النقد الدولي في مكافحة غسل الأموال من خلال تعريف الدول التي تتبنى برامج إصلاح اقتصادية محددة من قبل الصندوق بكيفية تفعيل أدوات المراقبة على أسواقها.

التعاون الدولي لمواجهة عمليات غسل الأموال:

تعد اتفاقية فيينا عام 1988 من أهم اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة أنشطة ترويج المخدرات والتي سلطت الأنظار على مخاطر أنشطة غسل الأموال المحصلة من المخدرات وأثرها المدمر على النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول. وبعد عام واحد تقريبا تأسس إطار دولي لمكافحة جرائم غسل الأموال (FATF) والذي نشأ عن اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى، وقد

المنصوص عليها في هذا القانون، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأموال والممتلكات والعائدات والوسائط المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

• يعنى من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يقومون بحسن نية بإبلاغ أية معلومات وفقا لأحكام هذا القانون، حتى لو تبين سلامة وعدم إدانة العمليات المرتبطة بهذه البلاغات.



البرامج التدريبية المستمرة للموظفين المختصين لإحاطتهم بالمستجدات في مجال عمليات غسيل الأموال ولرفع قدراتهم في التعرف على تلك العمليات وأنماطها وكيفية التصدي لها. بالإضافة إلى أهمية عقد المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى نشر الوعي لدى كافة المعنيين واطلاعهم على خطورة وعواقب عمليات غسيل الأموال وأثار ذلك على المواطن بصفة خاصة وعلى الاقتصاد المحلي بصفة عامة.

المصادر:

- الاستراتيجية المصرفية لمكافحة جرائم غسيل الأموال - للمحامي خلدون أبو السعود
- المادة العلمية لمكافحة عمليات غسيل الأموال - الدكتور / جمال عبدالرحيم - معهد الدراسات المصرفية
- الحلقة العلمية لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال - مملكة البحرين
- القانون الكويتي في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- موقع إسلام أون لاين.نت

تطبيق مبدأ
« إعرف من هو
عميلك »
في البنوك

وقوع البنك في منزلقات أنشطة غسيل الأموال، هي عدم تهاونه في التوثق من شخص المعتمد لدى بدء التعامل وخاصة الأشخاص المعنويين.

لذا، تحرص البنوك الكويتية على الالتزام بكافة قوانين مكافحة غسيل الأموال وتعليمات بنك الكويت المركزي وتوصيات قوة العمل للمهمات المالية (FATF) والمعايير الدولية للجنة «بازل» حول الإجراءات الخاصة بمبدأ «اعرف من هو عميلك»، وذلك من خلال تأسيس وحدة خاصة لمكافحة عمليات غسيل الأموال في البنك والتي تعمل على منع عمليات غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة الأخرى وفقا للضوابط والقوانين المحددة.

كما تعمل البنوك الكويتية على إعداد

تعتبر عملية غسيل الأموال جريمة عابرة للحدود مما يصعب مكافحتها دون جهد دولي مكثف وحثيث، وهي الملاذ الوحيد أمام المجرمين للتصرف في عوائد جرائمهم التي تدر عليهم أموالاً طائلة مثل جرائم المخدرات وتهريب الأسلحة وأنشطة الفساد المالي والاختلاس وغيرها. لذا تبرز أهمية التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات وفق الاتفاقيات الدولية وعدم خلق الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية واستخدام تقنية المعلوماتية في مكافحة.

التزام البنوك الكويتية بقوانين مكافحة غسيل الأموال:

تعتبر المؤسسات المالية وخاصة البنوك من أهم الجهات التي يمكن أن تساهم في مكافحة غسيل الأموال. لدى البنوك عادة أدلة توجيهية بشأن أنشطة غسيل الأموال والأمور المتعين ملاحظتها والاهتمام بها وإخضاعها لمزيد من الفحص والتدقيق عند حصولها من قبل أحد المعتمدين لديها. إن من أهم عناصر ضمان عدم



ص. ب. ١٠٨٠ الصفاد - ١٣٠١١ الكويت P.O. Box 1080 Safat 13011 Kuwait

هاتف: +٩٦٥ ٢٤٥٨٤٦٠/٥ فاكس: +٩٦٥ ٢٤٦٦٤٣٠

http://www.kibs.edu.kw email: marketing@kibs.edu.kw cs@kibs.edu.kw info@kibs.edu.kw